

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/63/L.25/Rev.1 و Add.1)]

١٤٢/٦٣ - التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٢) وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٣) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٤)،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التحقيق التام وفي الوقت المناسب للأهداف الإنمائية والأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تدرك أن تمكين الفقراء أمر لا غنى عنه للقضاء الفعال على الفقر والجوع،

وإذ تؤكد من جديد أن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر لا غنى

عنه لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولا في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف توسيع فرص التنمية أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

١ - تحيط علما بالتقرير النهائي للجنة التمكين القانوني للفقراء المعنون "تسخير القانون لصالح الجميع"^(٥)؛

٢ - تؤكد أهمية تبادل أفضل الممارسات الوطنية في مجال التمكين القانوني للفقراء؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن التمكين القانوني للفقراء، في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، مع مراعاة التجارب الوطنية في هذا الصدد.

الجلسة العامة ٦٨

١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

(٥) متاح على: www.undp.org/LegalEmpowerment/reports/concept2action.html.